العام ١٩٦٥ لتخفيض اعتماد اسرائيل على استيراد رؤوس الاموال بهذه الطريقة . وعلى حد قول محافظ بنك اسرائيل السابق فانه « على اساس الايصالات غير المدفوعة يتشكل مستوى معين من المعيشة (والعمالة) والاستثمار ويبرز شكل جامد من اشكال الاستثمار . هذا وان اصعب مهمة اليوم امام اي بلد هي تعديل هذا الشكل الجامد علما ان اية محاولة للقيام بذلك تثير حتما مضاعفات اجتماعية واقتصادية خطيرة على مستوى الانتاج واليد العاملة المستخدمة »(١٣) .

فقد ابتدأت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا سياسة نقدية ومالية تعاقدية مماثلة لتلك لسنة ١٩٦٥ بالرغم من مخاطرها على الاستقرار الداخلي . وبعد نقاش لاذع حول مخصصات الدفاع اقرت الحكومة الاسرائيلية للمرة الاولى في تاريخ اسرائيل ، ميزانية في شباط ، تقل في قيمتها الحقيقية عن سابقتها ، « الامر الذي لم يكن قبلا جوهريا »(١٤) على حد تعبير الوزير سابير . فقد خفضت مخصصات الدفاع من ٦٠٠٠ مليون ليرة اسرائيلية الى ٥٣٠٠ مليون ليرة اسرائيلية . اما مخصصات وزارة الاسكان فقد خفضت بمقدار الثلث كما اعلن عن تجميد قطاع المواصلات . ولدفع سياسة مقاومة التضخم ، اقرت اللجنة الوزارية الاقتصادية مؤخرا تجميد جميع المشاريع العامة للانشاء والانماء وزيادة ٣٪ في السلفيات الموجهة(١٥) .

لقد اظهر الاقتصاديون الاسرائيليون من جديد تكتمهم حيال السبب الحقيقي لمشاكل اسرائيل الاقتصادية عندما عزوا ضرورة سياسة الانكماش الحالية الى الزيادة السريعة في الاجور والاسعار . لكن التضخم الحالي ، شأن الانخفاض في عدد المهاجرين الى اسرائيل عام ١٩٦٥ — ١٩٦٧ ، هو مظهر لمشكلات اسرائيل الاقتصادية اكثر منه سببا لها . انه نتيجة طبيعة لجهود الاسرائيليين للحفاظ على مستوى معيشتهم في وجه جهود الحكومة الرامية الى تقليص الاستهلاك الداخلي وخفض كلفة الانتاج الاسرائيلي بقصد انقاص فائض الاستيراد . اما المسؤول الحقيقي فهو تدفق الرساميل الذي مكن الاسرائيليين من بلوغ هذا المستوى المتضخم للمعيشة الذي يترددون كثيرا في تركه .

ان التغير في تركيب الرساميل المستوردة الى اسرائيل بالاضافة الى ٢٥٠ ٪ من الزيادة في الاستيراد منذ ١٩٦٧ هو الذي حتم التحول في سياسة اسرائيل . فقبل حرب حزيران كان ٧٠٪ من المبالغ التي وصلت اسرائيل مدفوعات محولة دون اي عبء على الاقتصاد بما انها لا تتضمن موجبات ايفاء . اما اليوم فان حساب القروض يبلغ ٥٠٪ من استيراد الرساميل(١٦) . اذ ان قدرة يهود العالم قد استنزفت فاضطرت اسرائيل الى التوجه الى حكومة الولايات المتحدة لتغطية نسبة متزايدة باستمرار من اعباء ديونها . لقد ابتدأ التحول نحو المساندة المباشرة من الحكومة الاميركية عام ١٩٧٠ عندما قفزت قروض الولايات المتحدة الى اسرائيل من ٩٢ مليون دولار عام ١٩٦٩ الى اكثر من ٣٠٠ مليون . فالقرض الضخم الاول ، ٥٠٠ مليون دولار الذي اقر في خريف ١٩٧٠ اتى في وقت صعب جدا عندما انخفض احتياطي العملات الاجنبية اكثر من ٥٠٪ عن رقم ١٩٦٧ ولم يكن كافيا حتى لتغطية واردات شهرين . اما وزير المالية الاسرائيلي بنحاس سابير فاشار فيما بعد الى انه لم يستطع ان يرى كيف « يمكن لاسرائيل ان تواجه المصاريف الخارجية الضخمة من دون قرض الـ ٥٠٠ مليون دولار »(١٧) . وهذا يؤكد ان الاعتماد على المساعدة الاميركية ما زال من المتطلبات المستمرة . فقد تلقت اسرائيل ١١٠٠ مليون دولار من حكومة الولايات المتحدة في السنتين الاخيرتين(١٨) . والمساعدة الاميركية المستمرة لاسرائيل تقدر بنحو نصف بليون دولار في السنة .

ادت تغطية القروض الاميركية لفائض الاستيراد المتزايد الى ارتفاع ديون اسرائيل الخارجية الى ما يزيد على ٣،٥ بليون دولار ، اي اكثر من ضعف رقم ١٩٦٧ . ومعظم هذه الزيادة تمت في السنتين الاخيرتين عندما ارتفعت الديون بمقدار ٧٠٠ مليون دولار